



اليورو و دوره في تطوير حجم المبادلات العربية الأوروبية الأستاذ: عبد الحميد برحومة جامعة المسيلة

مقدمة:

عرف التاريخ الأوروبي الحديث تحول نقدي كبير بدخول اليورو كعملة موحدة لمختلف دول الإتحاد ابتداء من جانفي 2002 بهدف تتمين الجهد الأوروبي و تنسيق العمل على أكثر من صعيد، بداية بالتنسيق السياسي و الأمني إلى التنسيق الاقتصادي بفتح الأسواق للمبادلات المشتركة و رفع الحواجز الجمركية على تنقل السلع و الخدمات بين هذه الدول، تدعيم الثقل الاقتصادي الأوروبي على المستوى الخارجي خاصة أمام التكتلات الاقتصادية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي.

إن هذه الخطوة التي أقدمت عليها إثننا عشرة دولة أوروبية تهدف في الأساس إلى توفير مزايا عديدة ليست على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الإقليمي و العالمي أيضا. و هذا ما يدل على أن المتعاملين باليورو في الأسواق العالمية ، و منها الدول العربية التي تربطها علاقات سياسية واقتصادية جيدة مع دول المجموعة الأوروبية ستتححر من تقلبات الدولار كعملة مهيمنة على معظم التعاملات المالية الدولية خاصة بعد إبرام اتفاقيات شراكة بينهم.

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية و السياسية و تعززت في العقدين الأخيرين بين دول الإتحاد الأوروبي و الدول العربية ، ولاسيما دول المغرب العربي و مصر و دول الخليج. وتشير بعض الدراسات إلى أن التعامل باليورو سيكون له تأثير على اقتصاديات هذه الدول من نواحي عدة و أهمها سوق الشغل ، النظام المصرفي و المالي، التجارة الخارجية و النفط. و نظرا لأهمية الموضوع سوف نحاول التطرق إليه من جوانب عدة تبرز حجم العلاقات العربية الأوروبية وتأثير اليورو على هذه العلاقات و خاصة مع الجزائر.

I- تطور حجم المبادلات العربية الأوروبية:

ترتبط الدول العربية كما ذكرنا علاقات اقتصادية و سياسية جيدة مع دول الإتحاد الأوروبي، و يعتبر الإتحاد الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة للدول العربية، و تشير بعض الإحصائيات إلى أن 26 % من الصادرات العربية توجه إلى دول الإتحاد الأوروبي، كما أن نسبة واردات الدول العربية من الإتحاد تصل إلى 42 % تتمثل في سلع صناعية كآلات و معدات النقل و مواد مصنعة أخرى بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية. في حين أن الأسواق الأمريكية لا تستقبل سوى 10 % من الصادرات العربية.

و لقد لعب القرب الجغرافي دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية، و أصبحت معظم الدول العربية تربطها اتفاقيات للتعاون التجاري و الاقتصادي مع الإتحاد يقوم أغلبها على مبدأ منح الفضليات، كإعطاء فرص أكبر لدول الإتحاد للدخول إلى أسواق الدول العربية، و منذ بداية التسعينات تم إبرام عدة اتفاقيات شراكة اقتصادية مع بعض الدول العربية كدول المغرب العربي و الأردن، و لاعتزال المفاوضات جارية مع عدد آخر منها كمصر ، سوريا و لبنان. و من أبرز الإتفاقيات التي وقعت بين الدول العربية و دول الإتحاد و الهادفة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول:

1- اتفاقيات لومي:

ترتبط بعض الدول العربية منها السودان، جيبوتي، موريتانيا و الصومال بالمجموعة الأوروبية من خلال اتفاقيات لومي الأولى و الثانية و الثالثة و المنتهية في سنة 1986 و التي تشمل 66 دولة نامية من أفريقيا و منطقة الكاريبي. و قد حصلت الدول العربية ذات العلاقة على بعض الإمتيازات منها تأمين بعض الموارد المالية، و حرية التبادل التجاري ، كما تقدم دول لا المجموعة التقنية و التدريب الصناعي المناسب. كما تحصلت بعض الدول العربية و من خلال هذه الاتفاقيات على مساعدات مالية و قروض استثمارية من البنك الأوروبي للاستثمار و صندوق التنمية الأوروبي و وصلت إلى ما يقارب 103 مليون دولار، غير أنه مبلغ متواضع جدا مقارنة بحجم الاحتياجات المالية لهذه الدول.



2- اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي:

بهدف تعزيز التعاون بين دول الاتحاد و بعض الدول العربية عقدت في عام 1988 اتفاقية تعاون مع دول مجلس الخليج العربي. و تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي و الفني و في مجالات الطاقة ، الصناعة ، الخدمات، الزراعة و الاستثمار و العلوم... الخ.

و أفرزت المرحلة الثانية من المفاوضات بين الطرفين إزالة القيود المفروضة على حركة التبادل التجاري و توفير الضمانات اللازمة للحفاظ على مصالح دول مجلس التعاون في الأسواق الأوروبية.

إلا أن الجهود المبذولة لتطوير علاقات التعاون بين دول المجلي و دول الإتحاد بقت تواجه صعوبات من الناحية العملية، حيث أنه و لحد الآن لازالت الصادرات البتروكيميائية الخليجية تواجه بعض القيود الناجمة عن تطبيق دول الإتحاد لنظام الفضليات المعمم على نطاق محدود. حيث يتم بمقتضى هذا النظام فرض التعرفة الجمركية بصورة آلية بمجرد تجاوز هذه الصادرات سقف الكمية المعفاة من هذه التعريفة.

و رغم ذلك فإن الصناعة البتروكيميائية الخليجية قد أست طاعات أن تحقق كفاءة عالية من حيث الجودة و أن تتمتع بميزة تنافسية أعطتها القدرة على المنافسة و الدخول إلى أسواق هذه الدول بأحجام ضخمة رغم ما يفرض عليها من رسوم جمركية مرتفعة للحد من توسع صادرات هذه الدول بأسواق الدول الصناعية بأوروبا.

3- اتفاقية الشراكة المتوسطية:

يعتبر مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995 بادرة لطرح أوروبي يهدف إلى وضع سياسة متوسطة جديدة مغايرة لسابقتها من حيث شموليتها، حيث أخذت بعين الاعتبار بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي تعزيز التعاون بين هذه الدول في المجالين السياسي و الاجتماعي . و الهدف من راء ذلك وضع تصور موحد بين الدول الأورومتوسطية حول السلام و الاستقرار بالمنطقة و تطور حجم التبادل الاقتصادي و الثقافي بين شعوب المنطقة.

و من بين اتفاقيات هذا المؤتمر إنشاء منطقة حرة للتبادل بين مختلف هذه الدول مع مطلع سنة 2010. و لتحقيق هذا البرنامج تم الشروع في إبرام عقود ثنائية بين دول الإتحاد مع كل دولة على حدة.

و عموما يمكن لنا القول أن إتفاقية برشلونة حددت إطار التعاون بين الدول الأورومتوسطية في ثلاثة جوانب أساسي:

أ- الجانب الاقتصادي: إنشاء منطقة مشتركة للتبادل التجاري و الاقتصادي مبنية على أساس التطور الاقتصادي و الاجتماعي المستمر و المتوازن.

ب- الجانب الاجتماعي: الهدف هو تطوير الموارد البشرية و إعطاء الأولوية اللازمة للتبادل الثقافي و الإنساني بين مجتمعات هذه الدول، و التحكم في ظاهرة الهجرة والتي تعتبر المشكل الاجتماعي العويص الذي يؤثر في كثير من الأحيان على العلاقات بين هذه الدول.

ج- الجانب السياسي: تهدف اتفاقية برشلونة إلى وضع و تحديد مجال موحد للسلام و الاستقرار في المنطقة، أي تأمين الأمن الإقليمي لدول المنطقة.

و يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي لتطبيق اتفاقيات برشلونة من الجوانب الثلاث المذكورة، و قوام هذا البرنامج 4.685 مليار يورو خصصت للتعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي و شركائه الأوسطيين في الفترة ما بين 1995-1999. كما تم تخصيص مبلغ 5.35 مليار يورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و 2006. و تتوفر 90 % من هذه الأموال عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين دول الإتحاد و مصر و الأردن و لبنان و المغرب و سوريا و تركيا و تونس و السلطة الفلسطينية، كما تخصص النسبة المتبقية وهي 10% إلى الأنشطة الإقليمية و التي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها.

II- أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية

يشكل ظهور اليورو كعملة موحدة لدول الإتحاد الأوروبي نقلة مالية و نوعية فريدة من نوعها في تاريخ المعاملات النقدية، الأمر الذي سيدفع بمعظم الدول العربية و خاصة تلك التي لها علاقات اقتصادية و سياسية وطيدة مع الإتحاد إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة و الحيلة الضرورية من الإنعكاسات المرتقبة التي يمكن أن تفرزها التعاملات باليورو في المستقبل. و يشير بعض المحللين و الخبراء الاقتصاديين بأن هذه المرحلة تنطوي على العديد



من المخاطر بالنسبة لبعض الدول العربية وخاصة الدول المغاربية بحكم الموقع، لأنها ستطرح شروطا تعاملية من نوع جديد لا يمكن التكهّن بعواقبها و نتائجها في الوقت الحالي.

و يذهب البعض الآخر من المحللين و الخبراء الاقتصاديين إلى الاتجاه المعاكس، حيث يرون أن التعامل المالي باليورو سيعزز اندماج الأسواق الأوروبية و سيوفر إمتيازات عديدة للدول العربية، منها التحرر من تقلبات الدولار و أزماته، مواجهة العملة الأمريكية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية فرضها عبر دولارها، سلعا و إعلامها ، و بعث في ذهن العربي حلم العملة النقدية العربية الموحدة. هذه المزايا قد تتحول إلى أداة فاعلة في توجيه التدفقات المالية العالمية إلى هذه المناطق، والاعتماد على اليورو من طرف جميع المتعاملين الاقتصاديين. إلا أنه و من الناحية العملية يصعب على بعض الدول العربية وخاصة المغاربية منها إدارة التدفقات المالية الكبيرة و التعامل باليورو باعتبار أن بورصات هذه الدول لمترق إلى مستوى التعامل المالي بهذا الحجم بالإضافة إلى ضخامة ديون هذه الدول و الملقومة بالدولار الأمريكي و الين الياباني.

سنركز في دراستنا هذه على بعض المحاور الأساسية و التي تعطي تصور واضح و شامل لتأثير العملة الأوروبية الجديدة على اقتصاديات الدول العربية.

1- أثر اليورو على القطاع المصرفي العربي:

تشير بعض الدراسات أن استثمارات الدول العربية في القطاع المصرفي في دول الإتحاد قد توسعت بشكل سريع في العشرة الأخيرة، حيث وصل عدد المصارف العربية بأوروبا إلى حوالي 190 مصرفا منها 80 مصرف في لندن لوحدها. و قد أدى التواجد المصرفي العربي بأوروبا إلى زيادة و توسع التشابك الاقتصادي و المالي بين الطرفين. و هذا ما جعل الجهاز المصرفي العربي أكثر عرضة للتأثر بالتحويلات و التطورات الاقتصادية الأوروبية و على رأسها توحيد التعامل باليورو. (1)

يعتقد بعض الاقتصاديون بأن المصارف العربية بأوروبا لتستطيع تحمل الأعباء التكنولوجية الجديدة التي تفرزها التعاملات باليورو، مما يجعل البنوك المركزية بالدول العربية مضطرة للجوء إلى الاحتفاظ باحتياطات اليورو، و باعتبارها المسؤولة على التعاملات البنكية سوف تتحمل تكاليف تسوية جميع التعاملات سواء فيما بين الدول العربية نفسها أو بينها و بين نظرائها الأوروبيين. و هذا يعني أن هناك زيادة في الطلب على اليورو من قبل الدول العربية لتسوية مختلف تعاملاتها مع الشريك الأوروبي هذا من جانب، و من جانب آخر فتعامل المصارف العربية باليورو سيفصل من الأخطار الناجمة عن تذبذبات أسعار الصرف بسبب تغيير أسعار الصرف بين عملات هذه الدول و بين الدولار.

2- أثر اليورو على التجارة الخارجية للدول العربية:

تمثل دول الإتحاد الأوروبي كما ذكرنا سابق الشريك التجاري الأول للبلدان العربية، حيث ترتبط معظم هذه البلدان مع دول الإتحاد باتفاقيات للتعاون التجاري و الاقتصادي تقوم على مبدأ منح الفضليات التجارية و منح فرص أكثر للدخول إلى الأسواق الأوروبية. و لا شك أن العمليات التجارية فيما بين الدول الأوروبية و العربية ستقوم باليورو بدلا من العملات الوطنية الأوروبية وهذا ما يؤكد مرة أخرى زيادة الطلب العربي على عملة اليورو لتسوية وارداتها و صادراتها من و إلى أوروبا.

في هذا الإطار تشير دراسة قامت بها المفوضية الأوروبية ببروكسل سنة 1998 حول تأثير اليورو على دول جنوب و شرق البحر المتوسط و هي بالإضافة إلى الدول المغرب العربي سوريا ، مصر ، لبنان و الأردن، أن التعامل باليورو ستكون له آثار إيجابية على التعاملات التجارية في مجال السلع و الخدمات و في انتقال رؤوس الأموال و في الاحتياطي النقدي الأجنبي. إلا أن هذه الدراسة أكدت على أهمية العملة الموحدة بالنسبة للدول الإتحاد بصفة خاصة و التي ستعمل على استقرار الأسعار و سعر الصرف و السياسات المالية الرشيدة لدول الإتحاد من خلال اتفاقية ماستريخت و استكمال توحيد السوق الأوروبية.

(1) د/سمير صارم - اليورو - دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان 1999



كما تشير هذه الدراسة إلى أن عدم التوافق بين العلاقات التجارية و الالتزامات المالية الخارجية للدول العربية سيتصحح بصفة تدريجية باستعمال اليورو دون التأثير على الديون المقومة بالدولار في الوقت الحالي. و التعامل باليورو حسب ذات المصدر سيؤدي إلى تغييرات جوهرية في الأسواق المالية الأوروبية مما يؤثر على الإقراض المستقبلي للدول العربية.

أما بالنسبة للموازن التجارية العربية و بغض النظر عن الأجهزة الإنتاجية، فتتأثر بالعملة النقدية الموحدة اليورو تبعا للقيمة التعادلية أمام العملات الرئيسية الأخرى كالدولار و اللين من ناحية و طبيعة و أهمية المبادلات التجارية من ناحية أخرى.

أما فيما يخص تجارة النفط و المقومة بالدولار، فإن التذبذبات في أسعار المنتوجات النفطية يسبب في خسائر للدول الأوروبية في بعض الأحيان. و يرى الخبراء أن هناك ثلاثة حلول لتقادي الآثار السلبية لتذبذبات الأسعار على اقتصاديات الدول الأوروبية و هي:

أ- الحل الأول يتمثل في جعل قيمة اليورو أعلى من قيمة الدولار، وذلك لتقادي ارتفاع القيمة التعادلية للدولار و الناجمة عن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية. إلا أن هذا الحل يتطلب تكاليف مالية عالية و قد يسبب في عرقلة تطور الصادرات الأوروبية. كما أن تغيير قيمة اليورو تخضع للسياسة النقدية الأوروبية التي يشرف عليها بنك الاتحاد الأوروبي و ليست من صلاحيات البرلمان الأوروبي.

ب- الحل الثاني يكمن في تقليص الضرائب غير المباشرة على استهلاك المنتجات النفطية. لكن هذا سيتسبب في خفض إيرادات ميزانيات العامة للدول الأوروبية، و سيقابل هذا الإجراء بتقليص النفقات العامة أو تمويل العجز بالقروض. و هذا ستكون له آثار سلبية على الإعتمادات المالية المخصصة لبعض المرافق الاجتماعية كالصحة و التعليم.

ج- أما الحل الثالث و هو الحل الأكثر موضوعية كما يلاحظه بعض الخبراء الأوروبيين، و هو محاولة إقناع الدول العربية المصدرة للنفط لتبني العملة الموحدة اليورو كعملة لتقويم البترول الخام بدلا من الدولار. عندئذ سستفيد الدول الأوروبية من مزايا التعامل بعملتها و الإلقاء بجوانبه السلبية على الدول العربية كانهخفاض عوائدها من صادراتها النفطية خاصة عند انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار و ارتفاع الضرائب غير المباشرة على استهلاك المنتجات النفطية. لهذا يتوقع البعض أن هذا الحل لن يقبل من طرف الدول العربية، و على الأوروبيين أن يتفاوضوا مع الدول العربية حول العديد من المسائل ذات الاهتمام و المنافع المشتركة كالضرائب المرتفعة على المنتجات النفطية و الرسوم الجمركية إلى جانب التعامل تقويم الصادرات النفطية باليورو.

3- أثر اليورو على سوق العمالة والتشغيل:

يعتقد البعض أن التعامل باليورو لن يكون له تأثير مباشر على تحويلات العاملين المهاجرين لأوروبا من الدول العربية و خاصة من جنوب المتوسط كالجزائر و تونس و المغرب. لكن يمكن أن يكون له تأثير غير مباشر يرجع إلى ارتفاع معدل النمو في الاقتصاد الأوروبي، و بالتالي زيادة التحويلات المالية، بالإضافة إلى مشكلة البطالة في أوروبا التي يمكن اعتبارها حادة و من المتوقع أن تلقي بظلالها على السياسات النقدية و المصرفية الأوروبية. و لعل الخلاف الواضح بين دول الاتحاد في سنة 1999 بشأن تخفيض سعر الفائدة لغرض تشجيع الاستثمارات و خلق مزيد من مناصب العمل لدليل واضح على تأثيرات التعامل بالعملة الموحدة.

كما أن توحيد سوق العمالة الأوروبية سيطرح بحدة مشكلات المساواة الاجتماعية و المهنية بين العمال الأوروبيين و العمال المهاجرين و خاصة من بلدان شمال إفريقيا كالجزائر و تونس و المغرب. لذا فإن النقابات العمالية و المنظمات الغير حكومية سوف تعمل على المحافظة على مكتسبات العمال. و تؤكد بعض الدراسة على أنه يستوجب على الدول العربية أن تتفاوض مع نظرائها في الاتحاد الأوروبي حول مستقبل العمالة من خلال اتفاقيات الشراكة و التبادل التجاري.

4- أثر اليورو على أسعار الفائدة و الاستثمارات:

يعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين بأن اليورو يؤثر في الالتزامات المالية العربية بفعل انخفاض أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية. و مقارنة بسنة 1996 تراجعت أسعار في جميع دول منطقة اليورو بموجب معايير التقارب. و الملاحظ أنه كملت هبطت الأسعار انخفضت خدمات الديون الخارجية للدول العربية، الأمر الذي يفضي



إلى توفير أموال بهذه الدول، فنتحسن موازين مدفوعاتها. لكن المؤكد هو أن حجم توفير هذه الأموال يتوقف على أهمية القروض المقومة باليورو، لذلك ستسفيد كل من الجزائر المغرب و مصر من التعامل باليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين ستحرم بقية الدول العربية من هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار.

من ناحية أخرى فإن الانخفاض في أسعار الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع العرض و الطلب للأصول المالية المقومة باليورو، لذلك تصبح أسواق المال الأوروبية أكثر جاذبية للمستثمرين في الأوراق المالية ليس فقط بالنسبة الأوروبيين و لكن أيضا المستثمرين الماليين و المقترضين من دول أخرى بما فيها الدول العربية نظرا لأنها ستستمد بتوفير إقراض بسعر أقل و خلق مزيد من المرونة و فرص للاستثمار.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، و حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإنه لا ينتظر أن يكون لليورو تأثير على قرارات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة البحر المتوسط، نظرا لأن هذه القرارات تعتمد أساسا على القواعد الاقتصادية و خصائصها في كل دولة. إلا أن ذات المصدر يعتبر أن استخدام اليورو من قبل دول حوض المتوسط قد يساهم في تطوير سياستها النقدية بالقدر الذي يسمح لها بالتنبؤ و الاستقرار مما يكون عاملا إيجابيا لقرارات الاستثمار في المنطقة.

5- أثر صعود و هبوط اليورو على الاقتصاد العربي:

عمليا فإن التذبذبات في قيمة اليورو تترك آثار على عمليات التبادل التجاري العربي الأوروبي. فمذ سنة 2002 استرجع اليورو قيمته الذي فقدتها في الفترة ما بين 1999 و 2001. ففي بداية سنة 2002 كان اليورو يعادل 0.88 دولار ووصل مع نهاية 2004 إلى ما يقارب 1.2 دولار. و قد استرجعت الأقطار العربية في الفترة الأخيرة ما فقدته في الفترة ما بين 1999-2001 باعتبار أن صادرات البلدان العربية اتجاه أوروبا تبلغ كما ذكرنا سابقا حوالي 27% ⁽¹⁾ و نستنتج من كل ما تقدم مايلي:

أ- إن تدهور قيمة اليورو في الفترة 99-2001 لم ينتج عن قرارات للبنك المركزي الأوروبي بقدر ما كان توجه أمريكي لرفع القيمة التعادلية للدولار أمام اليورو. عدم تدخل السلطات النقدية الأوروبية ناتج عن المكاسب التي حققتها الشركات الأوروبية في الأسواق العالمية بسبب قدرتها التنافسية العالية.

ب- هبوط اليورو في نفس الفترة لم يؤثر بشكل ملحوظ على الموازين التجارية للدول العربية بسبب أن 68% من صادراتها نفطية و هي مقومة بالدولار و ليس اليورو.

III- أثر اليورو على المسيرة التنموية في الجزائر:

ترتبط الجزائر علاقات وطيدة مع الدول الأوروبية بحكم موقعها و التاريخ المشترك. و تعتبر أوروبا المورد الرئيسي للسوق الجزائرية من مختلف سلع الصناعات و الاستهلاكية و بالمقابل تصدر الجزائر لهذه الدول المنتجات النفطية. و هذا ما يؤكد تأثير الاقتصاد الجزائري بالتحويلات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في أوروبا، و خاصة عملية الشروع في استخدام العملة النقدية الموحدة " اليورو"

لقد تعززت العلاقات الجزائرية الأوروبية في العقد الأخير و خاصة بعد إعلان برشلونة المشار إليه سابقا. و من خلال برنامج ميذا (MEDA) كانت حصة الجزائر من مساعدات مالية التي قدمها الإتحاد الأوروبي للدول العربية 164 مليون يورو كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (1) المساعدات المالية في إطار برنامج Meda لدول المغرب العربي

الوحدة: مليون يورو

الفترة 1996-1999

البلد	الجزائر	المغرب	تونس
مجموع القيمة المالية	164	660	428

المصدر: الموقع على الإنترنت <http://ney1.free.fr/research/euro/euro3.htm>.



كما قدم الإتحاد الأوروبي بعض المساعدات المالية الأخرى للجزائر و منها 57 مليون يورو في سنة 1998 لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و 38 مليون يورو لتدعيم برنامج الخصخصة الذي شرعت فيه الجزائر. و هناك تحضير لبرنامج آخر لمساعدة الجزائر لتطوير نظامها البنكي و المصرفي. و قبل التطرق إلى أثر اليورو على الإقتصاد الجزائري لابد من إبراز علاقات التعاون الاقتصادي و التجاري بين الجزائر و دول الإتحاد الأوروبي.

1- التبادل التجاري الجزائري الأوروبي:

ترتبط الجزائر مع الإتحاد الأوروبي علاقات تجارية نعتبرها جيدة جدا، حيث أن دول الإتحاد و حسب بعض المصادر تمتص حوالي 67.8 % من الصادرات الجزائرية (95 % منها من البترول و الغاز الطبيعي) و التي بلغت سنة 1999 حوالي ثلث الناتج الداخلي الخام. كما أمنت الجزائر حوالي 57.97 % من وارداتها من السوق الأوروبية في سنة 2000.

ورغم ذلك فإن المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول الأوروبية لا تمثل إلا نسبة 1 % من مجموع صادرات الإتحاد الأوروبي و 1.4 % من واردات الدول الأوروبية من العالم الخارجي. و الجدول التالي يمثل واردات و صادرات الجزائر من و إلى دول الإتحاد الأوروبي في الفترة ما بين 1999 و 2000:

الجدول (2) الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي

الوحدة: مليون يورو	2000	1999	
المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
5079	55.42	5334	57.97
7951	63.50	12.277	62.72

المصدر: موقع الجمارك على الانترنت.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن المبادلات التجارية مع الإتحاد تتزايد من سنة إلى أخرى ، و هذا يعتبر مؤشر حقيقي إلى المكانة المتميزة للجزائر في دول الإتحاد. و على هذا التحليل يدفع إلى التساؤل عن أهم الشركاء التجاريين للجزائر من ضمن دول الإتحاد الأوروبي.

أ- الشركاء التجاريون للجزائر:

تعتبر كل من إيطاليا، فرنسا و أسبانيا أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث توجه حوالي 41 % من الصادرات الجزائرية إلى هذه الدول، و بالمقابل فإن واردات الجزائر تصل إلى حوالي 47 % من نفس الدول و تتمثل في السلع الصناعية و المواد الاستهلاكية. و تحتل الجزائر المرتبة العاشرة في استيراد هذه السلع كما تحتل المرتبة الأولى في استيراد القمح الصلب و الذي يصل إلى نسبة 90 % من صادرات الدول الأوروبية من هذه المادة.

ب- الميزان التجاري الجزائري:

تشير بعض التقارير الصادرات عن الهيئات الرسمية في الجزائر أن نسبة المبادلات بين التجارية المجموعة الأوروبية و الجزائر زادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، و نتج عن ذلك تحقيق فائض في الميزان التجاري للجزائر. و تشير نفس المصادر على أن الجزائر قد حققت فائضا بنسبة 1.6 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2001. كما تدل التقارير المالية أن الجزائر قد حققت فائض في نهاية السنة 2003 يقدر ب 2.64 % من إجمالي الناتج المحلي.⁽¹⁾

(1) د/ صباح نعوش "أثار تطبيق اليورو في الاقتصاد العالمي" الموقع على الانترنت www.aljazeera.net 2004



2- الشراكة الأورو-متوسطية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر:

بدأت المرحلة الفعلية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر منذ اجتماع بروكسل سنة 1997، و من خلاله أعلنت الجزائر عن جملة من المطالب قبل إبرام أي اتفاقيات شراكة مع الاتحاد و من أهم هذه المطالب:

أ- تمكين الجزائر من فتح أسواقها للسلع الأوروبية بشكل تدريجي، و هذا لإعطاء الوقت الكافي لتطوير و تحسين النشاط الاقتصادي

ب- الرفع التدريجي للتعريف الجمركية و رفض معايير التدخل في سياسة الحماية الصناعية المعلن عنها في اتفاقيات برشلونة سنة 1995.

ج- موازنة درجة التدخل في تقليص الحماية عن القطاع الصناعي مع درجة تدخل الأوروبية في اقتصاديات الدول العربية الأخرى.

تهدف المطالب الجزائرية إلى إعطاء فرصة كافية إلى القطاع الصناعي و تأمين الدعم الحقيقي للجهود المبذولة في تطوير الاقتصاد.

في أبريل 2002 وقعت الجزائر رسميا اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية ، ووافقت الجزائر على الإلغاء التدريجي للضرائب على وارداتها من السلع المصنعة الأوروبية في خلال 12 سنة. كما تعهدت الجزائر على خفض التعريف الجمركية عن المنتجات الزراعية الواردة من دول الاتحاد الأوروبي. كما تضمن الاتفاقية عدة بنود أخرى منها التعاون الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي، و التحولات الرأسمالية و تأسيس الشركات. و تعمل الجزائر حاليا على تنويع صادراتها لأوروبا خارج النفط من خلال إنشاء المكتب الجزائري لتشجيع التجارة الخارجية.

3- أثر اليورو على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر:

بالإضافة إلى برامج الخصخصة و بهدف دفع عجلة النمو ، قدمت الجزائر حوافز جديدة في ديسمبر 2001 لتشجيع و جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، و تتمثل هذه الحوافز في خفض الرسوم الجمركية و الضرائب على السلع الرأسمالية و إعفاء الأرباح من الضرائب لمدة 10 سنوات. و لمتابعة و تنفيذ هذه الإجراءات أسست الحكومة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار⁽²⁾.

هذه السياسة أعطت بثمارها في السنوات الأخيرة، حيث تشير بعض التقارير الاقتصادية أنه في سنة 2003 استطاعت الجزائر أن تحتل المرتبة 50 من بين الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرنسية بمبلغ 21 مليون يورو. و يعتقد المحللين الاقتصاديين أن الاتفاق المبرم بين الجزائر و فرنسا في 17 ديسمبر 2003 المتضمن تقويم الديون الجزائرية باليورو بدلا من الدولار (61 مليون يورو) و بدون أي تكاليف إضافية سيشكل دفع جديد لتشجيع الشركات الفرنسية للاستثمار بالجزائر. كما تم إبرام اتفاقيات شراكة في 27 جويلية 2004 بين الحكومتين الفرنسية و الجزائرية تتضمن استثمار الشركات الفرنسية مبلغ 288 مليون يورو في بعض القطاعات كقطاع المحروقات، السياحة و النقل بالسكك الحديدية⁽³⁾.

4- أثر اليورو على الجهاز المصرفي الجزائري:

إن دخول اليورو كعملة موحدة مجال التداول في الأسواق المالية و النقدية العالمية، سيؤثر لامحال على الاقتصاد الجزائري بحكم علاقات التبادل و التعاون الاقتصادي و التجاري و الثقافي مع المجموعة الأوروبية. و هذا ما يفسر تأثير التعامل باليورو على جل القطاعات الاقتصادية و من بينها القطاع النقدي و المالي. ففي سنة 2001 تم تعديل قانون النقد و القرض 10/90 لعام 1990 الذي يحدد أساليب عمل البنوك. هذا التعديل سمح لرئيس الجمهورية بتعيين محافظ بنك الجزائر و نائبه لمدة غير محدودة. و بهدف تماشي النظام البنكي و المصرفي مع التحولات الاقتصادية و منها التعامل مع أوروبا بالعملة الموحدة اليورو، قد اتخذت الحكومة عدة خطوات لتحسين القطاع المالي و مستوى الخدمات المقدمة و تحسين الحسابات المصرفية و تفعيل نظم المدفوعات و استخدام الحاسب الآلي في توفير الخدمات المصرفية.

(2) تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2003.

(3) الإدارة المالية: الجزائر الموقع على الانترنت www.pogar.org/arabic/countries/finances.asp?cid=5

(3) A.Ait Saidi -Rapport sur l'investissements Français en Algérie. www.elwatan.com.



بالإضافة إلى ما تقدم تواصلت جهود الحكومة الجزائرية في إصلاح هذا الجهاز من خلال إعادة هيكلة ميزانيات أربعة بنوك حكومية يقدمها البنك الوطني الجزائري سنة 2003، وذلك من أجل إلغاء القروض المتعسرة لمؤسسات القطاع العام. و يستمر تجميد خوصصة البنوك إلى تحل هذه المسألة. كما وافق البنك الدولي في تموز/يوليو 2001 على قرض لمدة 4 سنوات لتطوير البنية التحتية للنظام المالي و المصرفي بالجزائر.

5- أثر اليورو على الدين الخارجي للجزائر:

استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط و الغاز بعد سنة 1999، و عملت على خفض دينها الخارجي من 30.7 مليار دولار إلى 22.8 مليار دولار مع نهاية سنة 2002. كما انخفضت نسبة خدمة الديون (مدفوعات الفوائد و استهلاك الدين الخارجي مقسمة على إيرادات الصادر) من 37.8 % سنة 1999 إلى 20.8 % سنة 2002. و لم يتعدى الدين قصير المدى 0.8 % من إجمالي الدين. الجدول التالي توزيع الدين الخارجي الجزائري حسب العملات من سنة 1995 إلى 2000.

العملة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
U S \$	47.5	42.1	44.8	42.2	42.1	42.5
F R F	45.8	15.9	14.7	14.1	12.6	11.8
Y E N	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4	12.6
D M	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6	5.2
عملات أخرى	16.4	22.9	25.3	25.3	26.3	27.9

المصدر: موقع الجمارك الجزائرية على الإنترنت.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدولار الأمريكي يأتي في المرتبة الأولى في تقويم الدين العام الجزائري. إلا أن المحللين يرون أن انطلاق العملة الأوروبية منذ 2002، و اعتبار أن معظم واردات الجزائر تأتي من أوروبا و طبيعة العلاقات المميزة التي تربط الطرفين، ستدفع بالجزائر إلى إعادة النظر في تقويم ديونها باليورو بدلا من الدولار، و هو ما تؤكد اتفاقية 17 ديسمبر 2003 السالفة الذكر.

و يلاحظ بعض الخبراء الاقتصاديين أن التقييم الكلي للدين الخارجي للجزائر باليورو بدل الدولار لن يكون في فترة قصيرة، و هذا راجع إلى المكانة و النفوذ الذي يتمتع به الدولار في الأسواق العالمية و خاصة النفطية منها. خاصة و كما هو معلوم أن الصادرات الجزائرية تعتمد إلى حد كبير على المنتجات النفطية، و حصص الشركات الأمريكية كما هو معلوم معتبرة في السوق الجزائرية.

و ما يمكن استنتاجه أن دور اليورو في التعاملات المالية و النقدية يبقى مرتبط بمدى قبوله و استقرار قيمته في الأسواق العالمية. و لكن المهمة تكون صعبة لليورو لأخذ حصص الدولار خاصة فيما يتعلق بتجارة المواد الأولية و المنتجات النفطية.

IV- الآفاق المستقبلية للتداول باليورو:

بالاعتماد على سبق ذكره نستطيع القول بأن اليورو هو عملة أوروبية هامة، و يستند على مقومات تجعله يرتقي إلى المكانة التي يحتلها الدولار، و هو بذلك يكون في المستوى الذي يمكنه من تحقيق توازن في النظام النقدي العالمي و الذي ينفرد به الدولار لحد الآن.

تشير بعض الدراسات أن انطلاق التعامل باليورو سيققق فرصا تجارية هامة بين الدول العربية و على رأسها دول حوض المتوسط و نظيراتها الأوروبية، و هي في ذات الوقت فرصة للحد من هيمنة القطب الأمريكي الأوحده على مقدرات العالم في شتى المجالات، مما جعل الدولار ينفرد بالمرتبة الأولى في التعاملات المالية الدولية. لذلك فعلى الدول العربية الشروع في إعداد إستراتيجيات واضحة و محددة الأهداف للاستفادة بأكبر قدر ممكن من الإيجابيات التي تجنيها من التعامل بالعملة الأوروبية في شتى تعاملاتها الدولية و الاحتفاظ باحتياطياتها القانونية



باليورو. و تجنب سلبيات التعامل به التي يمكن أن تحدث لسبب أو أكثر، و ذلك من خلال تنويع سلة عملاتها تقاديا لأية تقلبات أو أزمات مالية. ومن هنا تكون للدول العربية الآليات الضرورية اللازمة لتطبيق سياساتها الحمائية من جهة و تنفيذ الاتفاقيات و العقود المبرمة مع الشريك الأوروبي في الوقت المحدد و بأقل تكلفة من جهة أخرى. أما بالنسبة المصارف العربية العاملة بأوروبا فيستوجب عليها تحسين و الرفع من كفاءاتها حتى تتعامل جانبا إلى جانب مع المصارف الأجنبية الأخرى من موقع قوة يتيح لها تحقيق أكبر مكاسب ممكنة لاقتصاديات دولها.

ويتوقع الخبراء الماليين بأن اليورو سيكون مستقرا و هذا ما يمكن من إنشاء قاعدة منطقة من الاستقرار النقدي قائمة على العملة الأوروبية الموحدة و تنتشر في منطقة البحر المتوسط، و التي سيكون لها تأثير إيجابي على التبادلات التجارية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات في الأوراق المالية. كذلك فإن التعامل باليورو قد يشجع دول المنطقة على اتخاذ خطوات أخرى كتكامل أنظمتها المالية و المصرفية مع النظم المالية و المصرفية الأوروبية. وعلى المستوى الكلي فإن اليورو الذي ساعد دول الأوروبية على توحيد سياساتها الاقتصادية، قد يكون حافزا للدول العربية لمراجعة سياستها الاقتصادية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الإصلاح التدريجي الذي عملت به الدول الأوروبية للوصول إلى التطابق مع معايير وحدة النقد الأوروبي.

أما بعض المحللين الآخرين فلهم نظرة معاكسة تماما لما تقدم فهم يرون بأن التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول العربية و دول الإتحاد الأوروبي سيؤدي إلى زيادة الصادرات الأوروبية المقومة باليورو إلى الأقطار العربية و خاصة المتوسطية منها، و هذا من شأنه إحداث خلل في موازين المدفوعات للدول العربية. و نتيجة لذلك سيكون لمنطقة التبادل الحر مستقبليا تأثير سلبي على اقتصاديات الدول العربية، لأنها ستعزز الفوارق الموجودة حاليا بين المجموعتين.

إلا أن ذات المصدر يرى بأن الشراكة الأورو-متوسطية و الشراكة الأورو-عربية تبقى الضمان للدول العربية بأن طرفا دوليا أو إقليميا لن يستطيع الهيمنة أو احتكار الاستفادة من الموارد العالمية مستقبلا. و هنا يستوجب على الدول العربية تطوير إطار عربي للمساومة الجماعية لتعزيز المنافع الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية الممكنة من هذا الفضاء الاقتصادي الكبير، و لا سيما تعزيز ما يسمى بالآثار الإنتشارية Spread Effects التكنولوجية و التدريبية و المعلوماتية من بلدان شمال المتوسط الأكثر تقدما إلى بلدان جنوب و شرق المتوسط النامية. (1)

خلاصة:

إن انطلاق استعمال العملة الأوروبية الجديدة "اليورو" سيكون له آثار على الاقتصاديات الأوروبية و العالمية إلى درجة تمكنه من منافسة الدولار الأمريكي و الين الياباني. إلا أن درجة التأثير ستكون كبيرة على اقتصاديات دول جنوب و شرق حوض المتوسط نظرا للتقارب الجغرافي و التاريخ المشترك و حجم و طبيعة المبادلات التجارية مع أوروبا.

إن النظام النقدي العالمي لن يتغير بظهور اليورو تداول به، بل نلاحظ صرفا عائما للعملات و أن معدل صرف اليورو مقابل العملات الصعبة الأخرى محدد بقوانين السوق. و يرى بعض المحللين أن هذه الأسواق ستكون رهن السياسات النقدية و المالية المطبقة على جانبي الأطلسي، و تحدد أسعار الصرف و تتغير خاصة بين العملاتين اليورو و الدولار بالرجوع إلى المبادئ التالية:

أ- اختلاف معدلات الفائدة في المنطقتين، فاختلاف بين معدلات الفائدة في أوروبا و معدل الاحتياطي النقدي في الولايات المتحدة سوف يؤدي إلى تصحيح الأخطاء في صرف اليورو مقابل الدولار.

ت- اختلاف معدلات النمو الاقتصادي و التضخم بين المنطقتين، و هذا من شأنه أن يعمل على استقرار معدلات الصرف.

ج- مدى المصادقية التي يتمتع بها كل من اليورو و الدولار.

أما استخدام اليورو عربيا فسيعزيز العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الدول العربية و الدول الأوروبية و سيمكنها من التحرر من التقلبات في الدولار. إلا أنه ينبغي القول هنا أن الدول العربية لازالت تقتقر إلى سياسة



- موحدة حيال أوروبا. ففي الوقت الذي ترى الدول المغاربية فوائد اقتصادية كبيرة لمشروع الشراكة مع أوروبا ترى بقية الدول الأخرى و خاصة الخليجية أن الشراكة مع أوروبا يجب أن لا تكون في إطار المقاربات الاقتصادية و المشاريع التنموية فحسب ، بل يجب أن تكون لها دور سياسي فاعل في المنطقة.
- و في الأخير نتقدم و من خلال هذه الدراسة ببعض الاقتراحات و التوصيات نوجزها فيما يلي:
- 1- يستوجب على الدول العربية مراعاة الفوارق الاقتصادية و التكنولوجية بينها و بين الإتحاد الأوروبي، لأن ذلك سيؤثر على مكاسبها عند التعامل باليورو فقط. لهذا فالأفضل للدول العربية أن تتوسع سلة عملاتها النقدية للتقليل من آثار التقلبات في معدلات صرف اليورو أو الدولار.
 - 2- حتى تستفيد الدول العربية من مشروعات الشراكة يستوجب عليها تحديد الأهداف كوحدة اقتصادية في إطار المشروع العربي- الأوروبي. و هذا يتطلب بدوره تحقيق التكامل فيما بينها بتحرير السياسات التجارية و دعم استقرار نظمها المالية و النقدية و الرفع من كفاءتها. هذه الوحدة الاقتصادية العربية ستعطي لهذه الدول قوة
 - 3- إعطاء الأولويات للمشروعات العربية الأوروبية المشتركة التي تعمل على تطوير و تحديث النسيج الصناعي العربي.
 - 4- بالنسبة للجزائر و نظرا للمكانة المتميزة لها يستوجب عليها مواصلة توطيد علاقاتها التجارية و الاقتصادية و السياسية مع المجموعة الأوروبية و ذلك من خلال:
 - أ- العمل الأكثر لتوفير الأرضية المناسبة و الشروط الملائمة لجلب الاستثمار الأجنبية المباشرة و خاصة الأوروبية منها و تشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات.
 - ب- مواصلة تطوير القطاع المالي و النقدي الجزائري حتى تتماشى خدماته و حجم التعاملات مع الخارج.
 - ج- تنويع تعاملاتها المالية و احتياطها القانوني بمختلف العملات الصعبة و ذلك تقاديا للخسائر التي قد تحدث نتيجة صعود و هبوط العملات.
- نأمل في الأخير و من خلال هذه الدراسة المتواضعة أننا قد وفقنا إلى حد ما في إعطاء فكرة و لو موجزة على دور اليورو في السوق النقدية العالمية و آثاره على اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.